

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني من السادة :

رئيس مجلس إدارة البنك والعضو المنتدب رئيس

مدير عام البنك مدير

نائب المدير العام نائب

وكيل وزارة الزراعة المساعد لشئون الخدمات الزراعية
الإقليمية وكيل

ممثل للجمعيات التعاونية المركزية يختاره وزير الزراعة ممثل

ممثل للوظيفين ممثل

ممثل للمعلم ممثل

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٤ ربى سنة ١٢٨٢ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٤٠ لسنة ١٩٦٢

في شأن إصدار اللائحة الداخلية لصادق دم الجمعيات التعاونية
لصاندى الأسماك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقوانين
المعدلة له

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة
المصرية العامة للثروة المائية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٦١ بإنشاء صندوق دم
الجمعيات التعاونية لصاندى الأسماك

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن إدخال
بعض التعديلات على التشريعات المتعلقة بالتعاون السككي والثروة المائية

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

وحل موافقة مجلس الريادة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٢٧ لسنة ١٩٦٢

بالتصريح السيد عبد الواحد أحمد ابراهيم
بالمجمع بين المعاش والمكافأة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة
العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها

وحل موافقة مجلس الريادة

قرر

مادة ١ - يصرح للسيد عبد الواحد أحمد ابراهيم بالمجمع بين المعاش
المستحق له ومكافأة شهرية من وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح الاراضي
قدرهما ٦٠ جنيها لمدة ستين اعتبارا من ١٥ يناير سنة ١٩٦١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٤ ربى سنة ١٢٨٢ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٣٨ لسنة ١٩٦٢

بنشكيل مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم
السياسي لسلطات الدولة العليا

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة
والقوانين المعدلة له

وحل القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى
لؤسسات العامة

وحل موافقة مجلس الريادة